

المستقبل

السنيرة أتبع يوم تشييع الحسن سياسة «قم لأجل مكانك»

المقاطعة والاعتصامات سابقاً لم تجد نفعاً ولم تسقط حكومات

الحكومة. ويشير إلى أن السنيرة أتبع يوم تشييع الحسن سياسة «قم لأجل مكانك»، علماً «أننا اعتدنا على الرئيس السنيرة رجالاً حكيماً»، لكن في ذلك اليوم «كانت هناك حكمة من دون عقل»، و«أنا واثق بأنه سيراجع نفسه بعد أن يشاهد نفسه مجدداً».

يشعر المفتي بـ «خطر كبير على لبنان واللبنانيين من جراء استفحال التآزم اللاوطني عند بعض الساسة اللبنانيين». لذلك يرفض الاتهامات التي وجهت إلى بعض الجهات السياسية بالوقوف وراء اغتيال اللواء الحسن «شهيد الوطن والطائفة»، داعياً إلى «انتظار انتهاء التحقيق، منلماً طلب المدعي العام التمييزي حاتم ماضي»، كما يرفض الدعوات إلى مقاطعة الحكومة، لأن «المقاطعة والاعتصامات حصلت سابقاً ولم تجد نفعاً، ولم تسقط حكومات». وما غير المعادلة السياسية اللبنانية كان مؤتمر الدوحة، «لذلك المطلوب حوار بين السياسيين».

رغم خلافه مع تيار المستقبل، يصف المفتي علاقته مع المملكة العربية السعودية بـ «الممتازة»، فيما يسخر مقربون منه من «سعي وسائل إعلام المستقبل إلى إظهار أنه لم يكن هناك مصلون خلف المفتي صبيحة عيد الأضحى»، مشيرين إلى أن «بعض مسؤولي تيار المستقبل طلبوا من أنصارهم الانسحاب من الصلاة».

الجمهورية، لأنه لم يسيء أحد في يوم من الأيام إلى المفتي كما يفعل بعض المستنميين في المستقبل». ويقول: «كفى إساءة إلى المسلمين عبر الإساءة إلى مفتي الجمهورية، لأن هذه الإساءات والتصرفات الصبغانية ستعود عليهم بسلبية كبيرة». ويؤكد رفضه «التعبية التي يريدونها، والأوامر التي يصدرونها. يظنون أن مفتي الجمهورية تلميذ عندهم، كما نوابهم ووزراؤهم». ويعزو «المعاملة غير اللائقة» و«التحريضية» على مفتي الجمهورية إلى خلافه مع مراجع المستقبل السياسيين، بعدما رفض مجاراتهم في دعوة الرئيس نجيب ميقاتي إلى رفض تكليفه رئاسة



قوى الأمن: حاجز عرسال لم يمنع إدخال الجريح السوري

الداخلي بالاستقصاءات والتحريات اللازمة بالتنسيق مع مخفر عرسال في وحدة الدرك الإقليمي، القائم بالتحقيق، لتبيان هوية المعتدين، وتحديد مكانهم وتوقيفهم». إلا أن اللافت هو أن المديرية صممت حوالي 36 ساعة عن توضيح بياناً بشأنه إلا بعد اتصال رئيس الجمهورية ميشال سليمان بالمدير العام لقوى الأمن اللواء أشرف ريفي الموجود في السعودية، مديناً الاعتداء، وطالباً تكثيف التحقيقات والتحريات لملاحقة المعتدين والمرتكبين، وتعزيز المركز بالتنسيق مع الجيش.

اسمه. وقد أدى ذلك إلى «تلاسن مع عناصر الحاجز وتركوا يرحلون مع الجريح بسبب وضعه». وأوضح البيان أنه «بعد فترة وجيزة من وقوع الحادثة، أقدم حوالي سبعين شخصاً على مهاجمة النقطة المذكورة، واعتدوا بالضرب على العناصر، فأصيب اثنا عشر عنصراً برضوض وكسور وجروح مختلفة، كما أقدموا على إطلاق النار من أسلحة حربية على المركز، وعلى آلية عسكرية. ونُقل العناصر المصابون إلى أحد المستشفيات القريبة للمعالجة». وأكد البيان أنه فور وقوع الاعتداء «قامت القطعات المعنية في قوى الأمن

أوضحت نتائج تحقيقات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي خلفيات اعتداء مسلحين من بلدة عرسال البقاعية على حاجز لقوى الأمن، الذي أدى إلى جرح عدد من عناصر قوى الأمن.

فبعكس ما أشيع أول من أمس، عن أن عناصر الحاجز في نقطة وادي حميد في جرود عرسال منعوا عبور سيارة تنقل جريحاً سورياً إلى أحد مستشفيات المنطقة، ما أدى إلى وفاته، أكدت المديرية العامة لقوى الأمن في بيان لها أن عناصر الحاجز حاولوا الاستيصال من مرافقي الجريح «المجهولي الهوية»، لمعرفة

«فتح» تنهم «جند الشام» بمحاولة اغتيال السعودي

اتهمت حركة «فتح» أمس، جماعة «جند الشام» بمحاولة اغتيال أحد عناصرها في مخيم عين الحلوة عماد السعودي، وبواسطة عضو الجماعة أحمد عبد الله. الاتهام المتأخر، أثار تساؤلات عن نيات الاتهام، على غرار المفاجأة التي أحدثها الهود الذي ساد المخيم بعد الاغتيال، فيما كانت حوادث فريدة أو أقل خطورة تتسبب باشتباكات مسلحة، كما أن «فتح» تعرف أن خصوم السعودي كثير، بدءاً من بعض رفاقه في الحركة، وصولاً إلى القوى الوطنية والإسلامية، مروراً بخلافات شخصية مع بعض عائلات المخيم، وكان السعودي تخطى قبل أشهر، بعد سنوات طويلة عن مرافقة قائد الكفاح المسلح السابق في لبنان محمود عيسى «اللينو»، وانتقل بعد حل الكفاح المسلح إلى وحدات جهاز الأمن الوطني بقيادة صبحي أبو عرب. الأخير زار عائلة السعودي أمس، وتلقى منها تأكيدات عن توجهها نحو تصعيد رد فعلها ضد الجماعة، إذا لم يسلم عبد الله إلى الجيش. إشارة إلى أن السعودي لا يزال في غرفة العناية الفائقة، في حالة موت سريري، بعد إطلاق مفتعين كانا يستقلان دراجة، النار من مسدسهما على رأسه في الشارع فوقاني في مخيم عين الحلوة.

اجتماعاً في السرايا لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والمالية، ولا سيما موضوع سلسلة الرتب والرواتب، شارك فيه وزير المال محمد الصفدي، وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، وحاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة. وأشار نحاس إلى أن إدراج بند «السلسلة» على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المقررة الأربعاء المقبل، يتقرر في ضوء المشاورات بين رئيسي الجمهورية والحكومة.

وطلب ميقاتي من وزير العدل شكيب قريطاوي الإسراع في بت ملف الموقوفين الإسلاميين، بعد إنجاز قاعة المحاكمات في سجن رومية، وإطلاق من تثبت براءته.

وفي أوتوا، أكد رئيس كتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون خلال استقباله وفداً من الحزب السوري القومي الاجتماعي، أننا «على مشارف بداية الإصلاح السياسي، وهناك عدة أشكال من الإصلاح، حتى نعود إلى تمثيل صحيح في مشروع قانون الانتخاب الجديد»، مشيراً إلى أننا «مع قانون النسبية، لأنه يضمن تمثيلاً صحيحاً، ويحفظ حقوق الأقليات». وقال: «الإصلاح الثاني الذي نعمل له هو الإصلاح المالي، أما الإصلاح الإنمائي والمشاريع الكبرى، فنتركها للوزراء».

وتوجه عون إلى دول الخليج العربي بالقول: «إذا كنتم تدافعون عن حرية الإنسان في نظام مثل سوريا، فحرية الإنسان أمر بهما وليست حصرية منا للتدخل في شؤونهم، فكما يقول المثل «رويت أرض، بشر إختها»، فإذا أمطرت هناك فستمطر عندنا أيضاً».

التي تدرس مشاريع واقتراحات قوانين الانتخاب، لكن ليس على نحو جماعي، بل سيجري ذلك على نحو فردي وعلى دفعات، إلا أن نواباً بارزين في كتلة المستقبل نفوا هذه المعلومات. «الأخبار»، مؤكداً أن قرار المقاطعة لا يزال سارياً، لكن على ما تحضره الحكومة، والجلسة التي ستعقد في مجلس النواب الثلاثاء المقبل بشأن قانون الانتخابات، تحضرها الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، وبالتالي، فإن قرار المقاطعة يسري عليها.

الرتب والرواتب في السرايا

على صعيد آخر، ترأس الرئيس ميقاتي

من جهته، أكد نائب رئيس حزب الكتائب سجعان قزي أن قوى 14 آذار تقاطع الحكومة، وبالتالي الجلسات العامة لمجلس النواب التي تحضرها الحكومة، لا جلسات اللجنة النيابية لقانون الانتخابات، وقال في مقابلة مع موقع «النشرة»: «إذا لم يتمكن نواب الكتائب من حضور إحدى هذه الجلسات فهذا يعود لأسباب أمنية لا نتيجة قرار سياسي»، وقال: «نحن نعد مجلس النواب ساحة نضال لإسقاط هذه الحكومة، وإذا كان مقللاً يجب أن نفتحه». وترددت معلومات أمس تشير إلى أن قوى 14 آذار تنتجه إلى حضور جلسات اللجان المشتركة،

الراعي يشجب تعطيل المؤسسات

كذلك كانت ثمة مواقف عنيفة للبطريك الماروني الكاردينال بشارة الراعي من مقاطعة قوى 14 آذار للحكومة والمجلس النيابي، من دون أن يسميها. وأشار خلال ندوة في بكركي، إلى أن الكنيسة «تشجب كل أداء سياسي يعمل فعلياً وحصرياً لمصالح شخصية فنوية، على حساب الصالح العام، أو يدعو ويعمل على تعطيل مؤسسات الدولة لمآرب شخصية، وسعياً إلى السلطة، أو يختزل إرادة الشعب متجاهلاً رأيه وتطلعاته وحاجاته، وفارصاً عليه واقعاً لا يرضاه».